فضائح بالجملة معززة بالأرقام والوثائق..

(الأمناء) تفضح فساد الجبواني ونهبه إيرادات وزارة النقل

رسوم بـ(2000) دولار للرحلة الواحدة تذهب إلى حسابه الخاص!

"الأمناء" تقرير خاص:

كشف تقرير رسمي حديث عن فضائح وفساد غير مسبوق ارتكبه وزير النقل الموقوف عن العمل صالح الجبواني، في وزارة النقل أثناء توليه منصب الوزارة.

التقرير الذي أعدته اللجنة المشكلة من قبل نائب رئيس الوزراء القائم بأعمال وزير النقل د.سالم الخنبشي لمراجعة وتقييم الوضع الإداري والمادي والفني لوزارة النقل، أكد ارتكاب الوزير صالح الجبواني مخالفات كبيرة ونهب فاضح لإيرادات وأموال الوزارة.

وكشف التقرير عن تحويل الجبواني كثيرًا من إيرادات الوزارة ومؤسساتها إلى حسابه الخاص بدلا من حساب الوزارة، وكشف التقرير أيضا عن توجيهات لا حصر لها من الوزير الجبواني بصرف نثريات ومكافآت للمقربين منه وشركائه في الفساد وبدلات لسفريات وهمية فضلا عن إقصاء العديد من كوادر الوزارة وإيقافهم عن العمل لاعتراضهم على فساد ومخالفات الجبواني وقام بتعيين مقربين منه ومن أسرته بدلا عنهم.

وأكد التقرير ـ الذي حصلت عليه "الأمناء" - أن الوزير الجبواني قام بتغيير عدد من المدراء في المنافذ البرية والبحرية والجوية وتعيين مقربين منه في المطارات لتمرير مخالفات كبيرة يرتكبها بالشراكة مع شركاء له قام بتعيينهم في الوزارة.

وكشف التقرير عن وجود سخط عارم لدى جميع موظفي الوزارة من الوزير الجبواني ومخالفاته للقوانين وما قام به الوزير من مخالفات مالية وإدارية لا حصر لها تسببت حينها بإيقاف العمل في أكثر من مؤسسة أكثر من مرة.

وأكد أنه لو كان الوزير صالح الجبواني قام بصرف كل هذه الصرفيات المذكورة في التقرير في بناء وزارة النقل وتحفيز كوادرها بعمل مؤسسي لكان بنى وزارة من أقوى الوزارات، ولكنه استغل سلطته ونفوذه وبعض ضعفاء النفوس بنهب المال العام. وعبّرت اللجنة - التي أعدت التقرير - عن استغرابها من صمت الجهات العليا والمشرفة على وزارة النقل تجاه كل هذا العبث والفساد والنهب للمال العام.

"الأمناء" تنشر نص التقرير الذي أعدته اللجنة المشكلة من قبل نائب رئيس الوزراء القائم بأعمال وزير النقل د.سالم الخنبشي لمراجعة وتقييم الوضع الإداري والمادي والفني لوزارة النقل، حيث جاء تحت عنوان (مخالفات وزير النقل صالح الجبواني):

"قام الأخ صالح الجبواني بمنع الوكلاء من مزاولة عملهم وإقصائهم بالرغم من أن لهم دورا كبيرا في تأسيس الوزارة بنقلها إلى العاصمة عدن والعمل مع الوزراء السابقين بكفاءة واقتدار، كما قام الإخوة الوكلاء والوكلاء المساعدون بتوجيه عدة شكاوى للأخ رئيس الوزراء السابق ورئيس الوزراء الحالي (مرفق لكم نسخ).

منع الأخ صالح الجبواني الأخ ناصر شرف نائب وزير النقل من دخول الوزارة على الرغم من أنه معين بقرار جمهوري من فخامة الأخ عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، وما قام به الوزير من توقيف للوكلاء ونائب الوزير والكادر المؤهل هو عمل غير قانوني، كي يخلو له الجو للصرفيات الجنونية ونهب الهيئات والمؤسسات، وما يجده القارئ بأن هناك ألف رسالة نهب من الهيئات والمؤسسات نذكر بعضا منها: حيث قام الوزير بصرف قيمة الأثاث من جميع الهيئات والمؤسسات بالتكرار لعملية الصرف وصرف مبالغ كبيرة لموظفين مشتركين معه في المخالفات ونهب المال العام بصورة فاضحة من عدة جهات تابعة للوزارة بصورة شهرية مستمرة، وما صرف لهم هو مقابل شراكتهم مع الوزير، واختلق الوزير المشاكل مع مدير عام الشؤون المالية بوزارة النقل والمكلف من قبل وزارة المالية بتسيير أعمال الحسابات والشؤون المالية وإدارة الموازنة المصرفية من قبل وزارة المالية، إلا أن الوزير أصر بأن يسحب المبالغ بطريقة غير قانونية وأوضح له المدير العام بأن الموازنة مبوبة حسب البنود، مما دفع الوزير لسحب الشيكات من المدير العام بالقوة وطرده من المكتب واتخذت وزارة المالية موقفا من هذا التصرف وقامت بوقف تعزيز وزارة النقل بأي مبالغ قادمة.

قام الوزير بالتوجيه بإنشاء ميزانيات في مأرب وحضرموت بغرض الشراكة وجباية الأموال وإحداث المشاكل بهذه المحافظات، وهذا الموضوع ليس من اختصاص وزارة النقل وهو من

Southern Transitional Council
Self-Administration
President office

المجلس الانتقالي الجنوبي
الإدارة الذاتية للجنوب
مكتب الرئيس

قرار رئيس اللجنة العليا للإدارة الذاتية للجنوب رقم (٩) لعام ٢٠٢٠م بشأن تسمية أعضاء اللجنة المالية واللجان الاقتصادية الاشرافية للإدارة الذاتية للجنوب

- استناداً الى بيان عدن التاريخي الصادر بتاريخ ٤مايو٢٠١٧م.
- واستناداً لقرار رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي رقم (١) لعام ٢٠٢٠م بشأن تشكيل الإدارة الذاتية للجنوب.
- وبحسب صلاحيات رئيس اللجنة العليا للإدارة الذاتية للجنوب.
- وبناء على المقترح المقدم من رئيس اللجنة الاقتصادية العليا بشأن تسمية أعضاء اللجنة المالية واللجان الاقتصادية الاشرافية للإدارة الذاتية للجنوب.
- ولما تقتضيه المصلحة.

قرر

ماده (١): تشكل اللجنة المالية للإدارة الذاتية للجنوب من التالية أسمائهم:

١- د. جمال محمد سرور محمد — رئيساً
٢- د. جعفر حسين محمد منيعم — عضواً
٣- عبدالله ابراهيم جامع — عضواً
٤- د. محمد همام علي بن همام — عضواً
٥- ميرفت محمد علي سلام — عضواً
٦- يسرى شفيق حسن داؤود — عضواً

- وثيقة رقم ون /٣٦/ ١٦٩٨/ ٢٠١٩ والموجهة للاخ مدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة صرف مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ثلاثة مليون ريال اكرامية عيد الاضحى المبارك لحراسة الوزارة لعدد ٥٠ فرد بنظر صالح احمد مزاحف ولا توجد استلامات او كشوفات تاكد عملية الصرف
- وثيقة رقم ون /٣٦/ ١٧١٣/ ٢٠١٩م والموجهة للاخ مدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة شراء سيارة للاخ سند مجليع القائم باعمال نائب الرئيس التنفيذي للهيئة بصورة عاجلة وتتضمن هذه الوثيقة مخالفة جسيمة كون المذكور لايوجد لديه قرار جمهوري ولايوجد لديه مؤهل لشغل الوضيفه الا صله قرابة (ابن اخت الوزير) ولم يتم تحديد مبلغ ونوع السيارة وهذا يفتح مجال للتلاعب بالمال العام وهذا بعد تكليف المذكور بشهر واحد فقط
- وثيقة رقم ون /٣٦/ ١٥٨٤/ ٢٠١٩ م والموجهة للاخ مدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة صرف مخصص شهري للاخ سند مجليع والذي يصرف من سابق باسم نائب رئيس الهيئة اعتباراً من شهر ابريل ٢٠١٩م
- وثيقة رقم ون /٣٦/ ١٠٠٠/ ٢٠١٩م والموجهة لمدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة طرح نائب وزير المالية باجتماع مجلس الوزراء ان ميناء الوديعة يجبي مبالغ على السيارات الداخلة والخارجة الى السعودية وان مجموع ماحصلوه عام ٢٠١٨م مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ خمسمائة مليون ريال يمني ولم تورد الى حساب البنك المركزي وهذه مخالفة للقوانين ويظهر واضحا بانها تذهب للوزير ومدير عام المنفذ كون الوزير قد الغى تبعية المؤانى للهيئة واعتبرها تابعة له
- وثيقة رقم ون /٣٦/ ١٣٣٨/ ٢٠١٩ م والموجهة للقائم باعمال فرع الهيئة عدن والمتضمنة صرف مبلغ ٨٥٠٠٠٠ ثمانمائة وخمسون الف ريال بنظر صالح احمد مزاحف لتغطية صرفيات تجهيز خدمات مكاتب الوزارة
- وثيقة رقم ون /٣١/ ١٥٧/ ٢٠١٩ م والموجهة للرئيس التنفيذي لمؤسسة مؤانى خليج عدن اليمنية والمتضمنة صرف مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ثلاثة مليون ريال لحراسة الوزير والوزارة لتغطية العجز بنظر الاخ صالح احمد صالح مزاحف
- وثيقة رقم ون /٣١/ ١٠٤٠/ ٢٠١٩ م والموجهة للرئيس التنفيذي لمؤسسة مؤانى خليج عدن اليمنية والمتضمنة صرف ثلاثة مليون ريال لحراسة الوزير والوزارة ويتم اعتماد مبلغ شهري للحراسة مبلغ شهري مليون ريال يمني بنظر صالح مزاحف
- وثيقة رقم ون /٣١/ ١٠٨٥/ ٢٠١٩ م والموجهة للرئيس التنفيذي لمؤسسة مؤانى خليج عدن اليمنية والمتضمنة صرف مبلغ مليون ريال بنظر الاخ صالح مزاحف ولوحظ تكرار الصرف

...الجوية لخطوط الطيران القادمة إلى الموانئ والمطارات اليمنية.

النقل الجوي

تحصل رسوم من شركة الطيران الأجنبية الناقلة لشحنات البضائع إلى المطارات اليمنية وقدرها ٢٠٠٠ $ على الرحلة الواحدة وتحصل عبر مطاري عدن وسيئون.

وقد أثار هذا القرار حفيظة التجار والتوجه بشكاو عديدة لفخامة الأخ رئس الجمهورية ودوًلة الأخ رئيس الوزراء وتم

- ووثيقة رقم ون /٣٦/ ٨٧٧ م ٢٠١٩ م والموجهة للاخ مدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة صرف مبلغ (١٥٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليون ريال لتغطية صرفيات زيارة الوزير لمرافق الوزارة وتصرف بنظر الاخ صالح احمد صالح مزاحف
- وثيقة رقم ون/ ٣٦/١٢٨٤/ ٢٠١٩ والموجهة للاخ مدير عام فرع الهيئة عدن والمتضمنة صرف بدل سفر خارجي لمدة عشرة ايام للوزير ومرافق له جعفمان احمد عوض الجنيد من خارج الوزارة بدرجة وكيل وزارة وهذه الصرفيات تزيد على مبلغ ($١٠٠٠٠) عشرة الف دولار امريكي بينما لاتوجد مهمة رسمية لهذا الموضوع وبدل السفر الخارجي للوزير تم صرفه من مجلس الوزراء
- وثيقة رقم ون /٣٦/ ٨٣٥/ ٢٠١٩ والموجهة لمدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة صرف مبلغ (٤٠٠٠٠٠٠) اربعة مليون ريال لتغطية ديون الوزارة وذلك بصورة عاجلة وتصرف باسم الاخ سند مجليع ذيبان
- وثيقة رقم ون / ٣٦/ ٩٩٩/ ٢٠١٩م والموجهة للاخ مدير عام ميناء شحن البري والمتضمنة صرف مبلغ (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة مليون ريال كمساهمة لتغطية صرفيات الوزارة وتصرف باسم الاخ صالح احمد صالح مزاحف
- وثيقة رقم ون /٣٦/١٥١٨/ ٢٠١٩م والموجهة للاخ مدير عام ميناء شحن البري والمتضمنة صرف مبلغ ١٦٠٠٠$ ستة عشر الف دولار لسداد ايجار مبنى الوزارة وترسل باسم الاخ حسن صالح العطاس مع العلم بان يتم تسديد ايجار الوزارة من قبل مؤسسة مؤانى خليج عدن واي مبالغ تستلم باسم ايجار هي للوزير وحاشيته
- وثيقة رقم ون/٣٦/ ١٢٤٣/ ٢٠١٩ م والموجهة لمدير عام ميناء الوديعةالبري والمتضمنة صرف مبلغ (٢٣٣٤٥) ثلاثة وعشرون الف وثلاثمائة وخمسة واربعون دولار امريكي بنظر الاخ صالح احمد مزاحف كمساهمة في تاثيث مبنى الوزارة مع العلم انه تم تاثيث المبنى عند افتتاح الوزارة من قبل مؤسسة موانى خليج عدن اليمنية
- وثيقة رقم ون/٣٦/ ١١٢٦/٢٠١٩م والموجهة للقائم باعمال مدير عام فرع الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري عدن والمتضمنة صرف مبلغ (١٣٠٠٠٠٠) واحد مليون وثلاثمائة الف ريال وذلك مقابل شراء قرطاسية للوزارة
- وثيقة رقم ون / ٣٦/ ٧٦٩/ ٢٠١٩ والموجهة للاخ مدير عام ميناء شحن البري والمتضمنة صرف مبلغ ($١٠٥٠٠) عشرة الاف وخمسمائة دولار كمساهم في مبنى سكن حراسة الوزارة مع العلم بان افراد الحراسة يسكنوا في مبنى الوزارة ولايوجد لهم سكن خاص
- وثيقة رقم ون / ٣٦/١٠١٥٤/ ٢٠١٩ م والموجهة للاخ مدير عام فرع الهيئة عدن والمتظمنة صرف مبلغ ($١٠٥٠٠) عشرة الاف وخمسمائة دولار فقط بنظر الاخ حسن العطاس لتجهيز مكاتب اضافية وتوفير سكن للحراسة

- وثيقة رقم ون ٣١/ ١٤٥٠/ ٢٠١٩ م والموجهة للرئيس التنفيذي لمؤسسة مؤانى خليج عدن اليمنية والمتضمنة صرف مبلغ (٢٠٠٠٠) عشرون الف دولار ايجار مبنى الوزارة من يوليو حتى ديسمبر ٢٠١٩م ولوحظ الصرف من اكثر من جهة وقد تم اعتماد الايجار من قبل وزارة المالية
- وثيقة رقم ون ٣١/ ٨٥٨/ ٢٠١٩ م والموجهة للمدير المالي لمؤسسة مؤانى خليج عدن اليمنية والمتضمنة تسليم الاخ العطاص المكافاة الخاصة بالموازنة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ خمسمائة الف ريال
- وثيقة رقم ون /٣٣/ ١٠١٥٨ / ٢٠١٩ م الموجهة للاخ القائم باعمال الرئيس التنفيذي لمؤسسة مؤانى البحر العربي والمتضمنة شراء كرفانة لحراسة الوزارة بمبلغ ($١١٥٠٠) احدى عشر الف وخمسمائة دولار بنظر الاخ حسن العطاس مع العلم بانه لاتوجد كرفانات لحراسة الوزارة
- وثيقة رقم ون / ٣٥/ ١٥٠٠/ ٢٠١٩ م والموجهة للاخ رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد والمتضمنة صرف مبلغ ($٥٠٠٠) خمسة الاف دولار للاخ منيف الزغلي كمساعدة علاجية
- وثيقة رقم ون ١٥٥٢/٣٥ / ٢٠١٩م والموجهة للاخ رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد والمتضمنة صرف مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ واحد مليون وخمسمائة الف ريال لتغطية استهلاك الكهرباء والهاتف وتسلم بنظر الاخ حسن العطاس
- وثيقة رقم بدون والموجهة للاخ القائم باعمال مؤسسة مؤانى البحر العربي والمتضمنة صرف نثريات مكتب الوزير بمبلغ ($٥٠٠٠) خمسة الف دولار امريكي اعتباراً من شهر يناير ٢٠١٨ م وتصرف باسم حسن العطاس
- وثيقة رقم ون ٧٩٤/٣٣/٢٠١٩م موجهة للاخ القائم باعمال الرئيس التنفيذي لمؤسسة مؤانى البحر العربي والمتضمنة صرف مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ عشرة مليون ريال من ميناء نشطون بنظر الاخ صالح مزاحف لتغطية زيارة ميدانية لمرافق الوزارة في حضرموت ولوحظ تكرار الصرف من اكثر من جهة لنفس الزيارة
- وثيقة رقم /٨٨٣/٣٣ / ٢٠١٩ م والموجهة للاخ القائم باعمال الرئيس التنفيذي لمؤسسة مؤانى البحر العربي والمتضمنة حجز جناح وسبع غرف بفندق مكة مع بدل سفر داخلي لمدة اسبوع للوزير والوفد المرافق له ولوحظ تكرار التوجيه لاكثر من جهة ولنفس الغرض
- وثيقة رقم ون /٨٧٩/٣٦/ ٢٠١٩ م والموجهة للاخ مدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة حجز جناح وسبع غرف وبدل سفر داخلي لمدة اسبوع للوزير والوفد المرافق له لزيارة مرافق الوزارة بحضرموت مع العلم بانه قد تم نفس التوجيه لاكثر من جهة تابعة للوزارة وصرف مبالغ مقطوعة بعشرات الملايين لتغطية الزيارة

...والتشريعات بتبعية الموانئ البرية للهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري.

وفي تاريخ ١٦ - ٢ -٢٠١٨م صدر القرار رقم "١٦" لسنة ٢٠١٨م والذي يسمى بالقرار الكارثي والمتضمن نقل تبعية الموانئ البرية إلى الوزارة مباشرة بدلا من الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري، راميا بالقوانين خلف الحائط، متحديا القرارات الجمهورية، وقد احتج الموظفون والنقابات واعتصموا أمام مبنى الوزارة لإلغاء القرار ولكن لا حياة لمن تنادي، على الرغم من إصدار بيان من قبل النقابة إلا أن الوزير تعنت وأصر على رأيه، وهذا يؤدي إلى تدمير الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة.

كما قام بتوظيف الأقارب في الهيئة وما أن لبث قرار تعيين الوالي فترة وجيزة حتى اختلف الوزير معه كونه يريد صرف الإيراد بالكامل له.

وصدر قرار بتكليف الأخ محمد غازي قائما بأعمال مدير عام فرع الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري فرع عدن، حتى يتسنى له تمرير المخالفات التي يريدها ولكن لم يستطع القائم بأعمال مدير عام الفرع بمجاراة الوزير بالصرفيات حتى أتى بشخص آخر من أقربائه يدعى ناجي الشريف وقام بتكليفه قائما بأعمال مدير عام الفرع،

- وثيقة رقم ون /٣١/ ١٠١٠٩ / ٢٠١٩ والموجهة للرئيس التنفيذي لمؤسسة مؤانى خليج عدن اليمنية والمتضمنة شراء عدد اربع كرفانات لسكن حراسة الوزارة مرفق عرض سعر بمبلغ ($٤٢٠٠٠) اثنان واربعون الف دولار ولوحظ تكرار الصرف لاكثر من جهة ولا توجد اي كرفانات لحراسة الوزارة
- وثيقة رقم ون /٣٣/ ٢٠١٩/٨٨٨م والموجهة لمدير عام ميناء نشطون والمتضمنة حجز جناح وسبع غرف مع بدل سفر داخلي لمدة اسبوع للوزير والوفد المرافق له لمحافظة المهرة
- وثيقة رقم ون / ٣٦/ والمتضمنة شراء مولد للوزارة ولوحظ تكرار الشراء من مؤسسة موانى خليج عدن اليمنية بالوثيقة رقم ون ٣١/ ١٥٢٨/ ٢٠١٩ تؤكد استلام مولد بركنز ٣٠ كيلو .
- وثيقة رقم ون / ٣٦/ ١٣٧١/ ٢٠١٩ م بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩ م والموجهة للاخ القائم باعمال مدير عام فرع الهيئة عدن والمتضمنة صرف مبلغ (٩٥٠٠٠٠) تسعمائة وخمسون الف ريال كاتعاب فريق عمل لاعداد مصفوفات الاجراءات التنفيذية لتوصيات مجلس النواب
- وثيقة رقم ون / ٣٦/ ١٧٠٨/ ٢٠١٩ والموجهة للاخ القائم باعمال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للنقل البري والمتضمنة صرف ٢٧٠٠ لتر من مادة الديل شهرياً لمولد الكهرباء الخاص ببيت الوزير بنظر الاخ محمد سالم فايز مع العلم بان الوزير يسكن في معاشيق ولايوجد لديه منزل في عدن
- وثيقة رقم ون /٣٦/ ١٥٥١/ ٢٠١٩ م والموجهة للاخ مدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة صرف (١٠٠٠٠٠) مائة الف ريال شهريا للاخ عبدالواحد السقاف مدير الموارد البشرية بالوزارة حيث ويستلم من عدة جهات تابعة للوزارة
- وثيقة رقم ون / ٥١/ ١٠١٣٠/ ٢٠١٩م والموجهة للهيئات والمؤسسات تطالبهم بصرف ماكان يصرف قبل الحرب من مساهمة لتغطية احتياجات الوزارة والتي توقفت في العام ٢٠١٥م والمطالبة بعودتها
- وثيقة رقم / ون / ٣٦/ ٩٧٦/ ٢٠١٩ م الموجهة للاخ القائم باعمال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري والمتضمنة اعفاء فرع الهيئة المكلا من توريد ٣٠٪ للمركز الرئيسي للهيئة وهذه مخالفة قانونية
- وثيقة رقم ون / ٣٦/ ٧٧٣/ ٢٠١٩م والموجهة للاخ القائم باعمال رئيس الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري والمتضمنة صرف مكافاة شهرية استثنائية لموظفي مكتب الوزير
- وثيقة رقم ون /٣٦/ ٩٩٦/ ٢٠١٩ م والموجهة للاخ مدير عام ميناء الوديعة البري والمتضمنة صرف مكافاة شهرية بمبلغ ٥٠٠٠٠ خمسون الف ريال للاخت عبير حسن العطاس ولوحظ تكرار نفس الضرف لاكثر من جهة
- قرار رقم (١٤٨) لسنة لسنة ٢٠١٩ م بشان تكليف الاخت سمية احمد الهيال بوظيفة مدير عام الادارة العامة للتخطيط بديوان عام الوزارة والمذكورة لم تكن موظفة من سابق فقط كونها اخت اروى الهيال

...والشركات.

في مجال الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد

لعب الوزير دوراً كبيراً في إثارة الفوضى من خلال التوظيفات العشوائية بالهيئة والمرافق التابعة لها، حيث أقصى الوزير الأخ طارق عبده علي مدير عام مطار عدن الدولي وقام بتكليف الأخ منيف عبدالله محمد الزغلي قائما بأعمال مدير عام المطار على الرغم من أن الأخ طارق مشهود له بالكفاءة والنزاهة والاقتدار بالعمل، وأثار ذلك سخطا كبيرا في أوساط المجتمع المدني مما أدى إلى تدخل دولة الأخ رئيس الوزراء وألغى القرارين واستمرار الوضع السابق على ما هو عليه، كما قام بتغيير مدير عام مطار سيئون الدولي، وهذا يعد إقصاء للكوادر ذات الكفاءة وآستبدالهم بعناصر موالية له لتمرير مخالفات عبر المطارات وتغطية الصرفيات، وبحسب إفادة الأخ مدير مطار عدن بأنه تم توظيف ما يقارب ثمانين فردًا في أمن الطيران بالمطار من غير ذوي المؤهلات والكفاءات، وهذا السبب كان وراء إبعاد الأخ طارق عبده علي مدير مطار عدن الدولي سابقا.

وأوقف الوزير إجراءات إنشاء مركز مراقبة جوي في العاصمة عدن والذي كان الوزير السابق قد بدأ بإجراءات إنشاء المركز والبحث عن تمويل له، وهذا يعود بمليارات الريالات كإيراد عام للدولة، وهذا ما دفع شركات الطيران للتوريد إلى هيئة الطيران صنعاء إلى يد الانقلابيين ويذهب كمجهود حربي لإطالة الحرب بالبلد.

في مجال المؤسسة المحلية للنقل البري

لم يستجب الوزير لمناشدة المدير العام التنفيذي للمؤسسة بالوقوف إلى جانبهم حتى يتسنى لهم تشغيل الباصات المقدمة من دولة الإمارات على الرغم أنها كانت تشتغل من سابق وإصراره على محاربة المؤسسة وتدميرها".